الفصل الخامس

الحركة الإسلامية في إيران

باكينام الشرقاوي

المقدمة

ما المقصـود بالحركات الإسلاميـة في إيران؟ لعله أول تساؤل تفرضه خصـوصية الحالة الإيرانية، أو بمعنى أدق خـصوصية المرحلة السياسيـة التي تمر بها إيران، حيث تقدم لنا نموذجًا لحركة إسلامية نجحت في تحقيق جزء مهم من أهدافها بإسقاط النظام السيـاسي القائم وتكوين نظام سيـاسي جديد بما يمثل ميـدانًا رحبًا لتطبـيق البرنامج الأيديولوجي الخاص بها. كان عام ١٩٧٩م نقطة تحول محورية في التاريخ السياسي للدولة الإيرانية، فرض على دارس الحـركات الإسلامية في إيران التمـييز بين مرحلة ما قبل الثورة ومرحلة مـا بعدها: مرحلة حركات إسلامية في مـواجهة نظام سياسي ومرحلة حركـات إسلامية في إطار "دولة إسلاميـة". ولا تقتصر خصوصـية الحالة الإيرانية على الطابع الإسلامي للدولة بل هي تنبع أيضًا من كـونها تعبيرًا عن نموذج ثوري تمر في سياقه الدولة بالمراحل المختلفة للظاهرة الثورية، وهو الأمر الذي يفرض من جديد على الباحث الانتباه إلى خصوصية كل مرحلة ومدخلاتها وتداعيتها.

تمخض عن نجـاح الحـركـة الثوريـة دخول إيران مـرحلة جـديدة من تاريخـهـا السيـاسي. فمن أهم ثمار نجاح الثـورة الإيرانية في ١٩٧٩م تحول الاهتمـام القومي نحو إعطاء الاعتبارات الثـقافية ثقلا رئيسيا، فالتـساؤل عن ما هي القيم التي يجب أن تحكم الحيـاة الإنسانيـة؟ أصبح هو السـؤال الرئيسي في الفكر السـياسي للنخـبة الحاكمة.[١] ومن ثم تغير مـفهوم الحركة الإسـلامية في مرحلة ما بعـد الثورة بحيث

أثرت أهداف الحركة الأيديولوجية على أولويات الاهتمام القومي، في نفس الوقت أثرت مصالح الدولة الثابتة على توجهات تلك الحركة وتطورها الأيديولوجي.

ومن ثم ستعتمد الدراسة على تصنيف ثلاثي للحركات الإسلامية، يراعى فيه خصوصية فترة ما بعد الثورة: ففي إطار ما قدمته الحركة الإسلامية الثورية الإيرانية من مظلة واسعة ضمت العديد من التيارات السياسية والتوجهات الفكرية، وانعكست على النظام السياسي الثوري بعد ذلك، يمكن الحديث عن التعددية داخل النظام نفسه؛ ثانيا هناك الحركات الإسلامية المواجهة والمعارضة صراحة وبشكل سافر للنظام السياسي الإيراني بعد ١٩٧٩م، وهي حركات معظمها خارجة من عباءة الحركة الإسلامية الثورية الأصيلة؛ وأخيرًا لابد من الإشارة إلى الحركات التي تمثل التعدد على مستوى الأقليات الاثنية والثقافية والدينية. وفي إطار هذا التصنيف، تعطي الدراسة - على عكس المعتاد - على الساحة الآسيوية الثقل الرئيسي للنوع الأول بالنظر لديناميكيات الواقع السياسي الإيراني والتي تشير إلى تضاؤل نسبي لأهمية المعارضة من خارج النظام في مقابل سيطرة الجدل بين التيارات السياسية ولكن الإسلامية في سياق النظام السياسي ذاته على الساحة السياسية الإيرانية في فترة ما بعد الثورة. وبهذا الشكل فإن النموذج الإيراني يفرض علينا الاهتمام بنمط خاص من الحركات الإسلامية -أو مرحلة خاصة يمر بها تاريخ وتطور الحركة حاليا - وهي الحركة الإسلامية التى يتم التعبير عنها من خلال هياكل رسمية للدولة وآليات متفاعلة للنظام السياسي. وبذلك فالمقصود أساسًا هو ما يمكن تسميته بـ "الحركة الإسلامية الرسمية" أو "الحركة الإسلامية الحاكمة".

ظهرت عدة نظريات لدراسة الحركات الاجتماعية عمومًا من أهمها: نظرية تعبئة الموارد التي تعمل على تناول كيف تظهر الحركات وتستحوذ على وتستخدم الموارد اللازمة لبقاءها -(شبكات اتصال، موارد دخل. . .). بينما يركز نموذج العملية السياسية the political process model على التنظيمات الأصلية من داخلها والهيكل الملائم لاتاحة الفرص السياسية. ولكن في أواخر الثمانينات وجهت

انتقادات حادة للاتجاهات السابقة في إطار إعادة التركيز نظريا على عناصر تم تجاهلها في الماضي مثل الثقافة والهوية والنفسيـة الاجتماعية للأعضاء، وذلك في ظل ظهور ما يسمى بـ "الحركـات الاجتماعية الجـديدة"؛ وبذلك كانت البداية مع علم النفس الاجتـماعي في الستـينات ثم الهيكليين في السبـعينات وحديثـا العودة للثقـافة من جديد. وعند التطبـيق على الحالة الإيرانية، فـيلاحظ ظهور مـا يسمى بالتحـالفات العريضة أو الواسعة نظرًا للسياق القـهري الموجود، ويختلف هذا النوع من الحركات عن الحركـات الاجتمـاعية والمهنيـة الدائر حولها الجـدل الأمريكي - الأوروبي؛ مما يدعم من المقولة الداعيـة لضرورة الانتباه إلى خصوصيـة دول العالم الثالث في هذا المجال. فـفي إيران كانت الحـركات ومـا زالت حركات تنافـسيـة على سلطة الدولة وقوتها، وهو الأمر الذي يعكس طبيعة خاصة على هذه التحالفات وتلك التنظيمات وعلى أيديولوجيتها والثقـافة المتبناه من قبلها.[٢] عدم وضوح معالم المجال السياسي الإيراني ينبع من التداخل بين الجماعات السياسيـة المنظمة وتشابكها وتطورها المستمر والمتغـير، وهي بذلك بعيـدة عن أن تشبه الأحـزاب السياسـية أو جمـاعات اللوبي بالمفهوم الغربي.

ومن ثم يسهل اعتبار النظام السياسي الإيراني بمؤسســاته بمثابة التعبير عن الحركة الإسلامية الرئيـسية والرسمية والتي في إطارها يكون التـعدد والتنوع بل والاختلاف أيضًا.

تطرح دراسة الحركات الإسلامية في إيران عدة تساؤلات مهمة:

- هل لابد ان تحتل الحركة الإسلاميـة موقع المعارض أو المناوئ للنظام السياسي القائم؟ وما هو الوضع عندما تصبح الحركة أحد دعامات النظام القائم وتصبح الدولة انعكاسا لها ولأيديولوجيـتها وغاياتها؟ بمعنى آخر ماذا عن الحـركات بعد أن نجحت في إجـراء التغـييـر وأصبحـت ممثلة للنظام الجديد؛ ويصـبح الأمر خـاصا بـدراسة الحركات السياسية الإسلاميـة الآتية من داخل النظام ذاته؟ فالخصوصية الإيرانية تنبع من أن الجدل الحكومي يعد جدلا ما بين حركات إسلامية متعددة.

■ متى نجحت الحركة الإسلامية في الوصول للحكم هل من طبيعة الأمور أن يسود منطق مصلحة الدولة القومية على مصلحة الحركة الإسلامية، أو بمعنى أدق المصلحة الأيديولوجية؟

■ ما هو الفرق بين الأيديولوجية والتوزيع الحقيقي والواقعى للقوة؟ أو ما هي وظيفة الأيديولوجية كمظهر عنصر وأداة للتوزيع الحقيقي للقوة؟

أما عن تقسيمات الدراسة فهي كالاتي:

جزء أول: يتم في إطاره تناول الحركة الإسلامية التي تزعمها الفقهاء ونجحت في الوصول والسيطرة على الحكم من حيث النشأة والأيديولوجية والبناء التنظيمي وتفاعلاتها الداخلية.

جزء ثان: يتم في إطاره تناول الحركات الإسلامية المعارضة للنظام: سواء جماعات معارضة خرجت عن أو طردت من الحركة الإسلامية الثورية التي أسقطت الشاه أو معارضة دينية داخلية نابعة من الجناح الفقهي المسيطر على الحركة ذاتها أو منشقة عليها.

جزء ثالث: يتم فيه عرض مواقف ومطالب الحركات الإسلامية الأخرى التي تقع خارج النظام السياسي والتي هي حركات قامت على أساس التمايز الاثني أو الديني أو الثقافي.

وأخيرًا عرض موجز للروابط الخارجية للحركة الإسلامية الإيرانية "الرسمية" والمعارضة، أي علاقتها بالقوى الخارجية وذلك في محاولة لرصد القدرة على التأثير والتأثر.

بقيت الإشارة إلى أن هذه الورقة لن تتناول سبب نشأة الحركة الإسلامية الثورية الإيرانية وأسباب نجاحها، حيث إن يدخل ذلك في إطار الحديث عن كيفية نجاح الثورة الإيرانية وهو من الموضوعات التي قتلت بحثًا وحدث نوع من الإجماع الضمني حول أخطاء نظام الشاة وموارد الحركة الثورية خاصة الدينية والثقافية.

أولاً: التعددية داخل "الحركة الإسلامية الحاكمة"

جسدت الحركات الإسلامية عدة صور أمام المراقبين: فبالنسبة للبعض هي البديل للنظم السياسية الفاسدة وغير الفعالة، أما بالنسبة للبعض الآخر فهي عامل عدم استقرار، حيث يسعى "الديماجوجيين" للوصول إلى السلطة.(٣) ومن السهل ملاحظة أن كلا النوعين وُجدا في إيران باختلاف المرحلة السياسية: فالأولى تمثلت في الحركة الإسلامية الثورية في ١٩٧٩م، أما الثانية فهي النظرة المتبناة من قبل النظام الثوري الإيراني تجاه معارضيه مهما أعلنوا عن طبيعة برامجهم الإسلامية. فكل حركة سياسية في إيران لابد أن تتسم أو تلصق بنفسها صفة الإسلامية: سواء كانت في سياق النظام السياسي الإسلامي ذاته أو خارجه؛ وسواء كانت مع سياسات الحكومة الإيرانية أو ضدها.

تنوعت الجماعات في المجال السياسي بين العلمانيين والإسلاميين الحركيين والليبراليين الديموقراطيين والماركسيين وتجمعت تحت مظلة الإسلام؛(٤) وهو الأمر الذي انعكس بوضوح على تكوين الحركة الإسلامية الثورية في إيران. والتعدد السياسي وإن كان سمة أساسية حتى في داخل النخبة الإيراني الحاكمة، إلا أنه يتضح ويشتد مع بداية كل مرحلة سياسية من مراحل التطور السياسي. تعد مرحلة ما بعد الثورة من أنسب المراحل لبزوغ الاختلافات السياسية والأيديولوجية نظرًا لأنها مرحلة تطبيق "نظام إسلامي"، فالرؤى حول السياسات "الإسلامية" الواجب اتباعها تتنافس بناءً على التباين في التفسيرات الشرعية واختلاف المصالح. وبالمثل اتضحت تلك التباينات في ١٩٨٨م عقب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية؛(٥) ثم عقب وفاة الخوميني.

ولقد بدأت خريطة التحالفات السياسية داخل النخبة تتغير، ولكن ظل الجناح الديني الفقهي هو محورها، بل وظل هو أساس استمرار الحركة السياسية أو عدم استمرارها.

ويمكن تحديد مدرستين تتصارعان -منذ البداية داخل الحركة الإسلامية الثورية-

أو بالمعنى الضيق النسبي داخل الجناح الفقهي: المدرسة النضالية وكان يرأسها الخوميني وتلاه بعد ذلك خامينئي، والثانية الغيبية وكان يرأسها شريعتمداري. وأهم نقاط الخلاف تدور حول الدور السياسي للمؤسسات الدينية وهل يكون النظام ثيوقراطيا أو تمثيليا، ومحور ومجالات الاجتهاد، والمواجهة أو التكيف مع دار الحرب. بدأ الفصل بين هاتين المدرستين في الظهور بوضوح في الشهور الأخيرة من مواجهة الملكية؛ ولكن الجماهير وهي العامل الحاسم في أي صراع في هذه المرحلة كانت تحت سيطرة الخوميني الذي أصبح هو المصدر الرئيسي للسلطة في الجمهورية الإسلامية.(٦)

بعد نجاح الثورة، تباينت الحركة الإسلامية الثورية الإيرانية بين أربعة اتجاهات رئيسية: الليبرالية، واليسارية، والأصولية غير الليبرالية، وأخيرًا الراديكالية الإسلامية. ويهدف الاتجاه الأول إلى الإبقاء على البيئة الاجتماعية مع محاولة تأسيس نظام ليبرالي، وينتشر هذا الاتجاه أساسًا بين البيروقراطية الحكومية والقضاء وكوادر من الطبقة الوسطى، ومن أهم التنظيمات المعبرة عنه: الجبهة الوطنية، الحزب الوطني الإيراني، وتجمع المحامين والاشتراكيين وحركة الحرية؛ وجميعها نادت عقب الثورة بدستور على غرار الدساتير الغربية مع معارضة تدخل الفقهاء في السياسة. إلا أن هذا التوجه يفتقد الموارد التنظيمية والقاعدة الاجتماعية الواسعة.(٧)

وكان التوحيد بين الدين والدولة هو الهدف الأساسي للاتجاه الإسلامي الأصولي، وفي سياق نظرية الخوميني الخاصة بولاية الفقيه تم إعطاء الأولوية لحكم الفقيه. وداخل الأحزاب الإسلامية هناك تفرقة ما بين الأصولية غير الليبرالية والراديكالية الإسلامية، وإذا وضعنا مجاهدي خلق في الجماعة الأخيرة فهي أول من وُضع في موقع المعارضة مع التيار اليساري، بل إن البعض لايفصل بينهما إلا بقدر وضوح اللغة الإسلامية في الأولى. و"الأحزاب الأصولية" تتكون أساسًا من الفقهاء وتتدعم أنشطتها من البازار، ومن أهمها حزب الجمهورية الإسلامية الذي تم إلغائه في ١٩٨٧م – حـ ...، كان يؤمن بأن السيادة لله وكل القوانين يجب أن تشتق من

الشريعة ورأس الدولة يجب أن يكون إماما أو فقيها. وتميزت الجماعات الأصولية بقدرتها على الاحتفاظ بالجماهير معبأة سياسيا عن طريق شبكة اتصالات قوية في المساجد.[٨]

إن التحالف الفقهي وإن استطاع هزيمة معارضيه وتحقيق تماسك قوته بعد إبعاد التيار الليبرالي، إلا أن الهيمنة الفقهية الكاملة لم تتحقق إلا تدريجيا.[٩] ولقد تحققت هذه الهيمنة ولكن في إطار ظهور مصطلحات جديدة مثل "مكتبي" و"كشري" تعبر عن تعدد الاتجاهات في داخلهم بين المحافظ واليمين واليسار؛ والمكتبي يقترب من الراديكالية وذلك لرغبته في إحداث تغيير اجتماعي وسياسي كامل ورفضه لأي مساومة لأفكار يراها غير إسلامية؛ والرؤية المكتبية من خلال حزب الجمهورية الإسلامية هي التي سيطرت على الدولة وحققت التماسك للنظام الثيوقراطي وأبعدت الحلفاء الرسميين عن السلطة. ولقد نظم الفقهاء الأصوليون عملية الاستيلاء على السلطة ودعموا تغلغلهم بسيطرة المكتبيين على الوزارات الحيوية والمصانع والبنوك مع خلق أجهزتهم الموازية الخاصة بهم من قنوات بوليسية ومؤسسات إسلامية وفي مرحلة لاحقة استولت على السلطة التشريعية وكل الجهاز القضائي وأخيراً امتدت سيطرتهم إلى التعليم القومي.[١٠]

وبانتصار الجناح المتشدد ظهرت ظاهرة ما سمي بحكم آيات الله أو الملالية Mollarchies ، وتميزت بانقسامات داخلية تراوحت بين التناقض الكامل والاختلاف الهامشي وذلك حول كيفية تطبيق الشريعة في ظروف متغيرة.

ولقد ظهرت عدة مؤشرات لتدعيم موقف العناصر الراديكالية منها استقالة منتظري كخليفة معين لخوميني مما عد انتصارا للراديكالية كما دعم الخوميني هذا التوجه من خلال موقفه من سلمان رشدي، خاصة وأن استقالة منتظري سبقتها استقالة اثنين آخرين ممن يسمون بالمعتدلين.[١١] ثم تلا ذلك في ١٩٩٢م استقالة محمد خاتمي وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي "لاتهامه بالليبرالية"،[١٢] وكأنها تهمة لايجب أن تلتصق بأي مسئول كبير، مما يعد مؤشراً على طبيعة المناخ الأيديولوجي والفكري السائد بين أفراد النخبة الإيرانية.

إلا أن ذلك لايمنع من الاعتراف بأهمية بل وكثرة من يمكن اعتبارهم بالبراجماتيين. ويمكن تقسيمهم إلى نوعين: الأول لايهدف إلا إلى زيادة قوته وتدعيم مركزه السياسي، والآخر يريد أن يبتعد عن الخلاف وعن الارتباط بأي جناح أو قطاع دون الآخر، وكلاهما يتفق في الرغبة في التعامل مع القوة السياسية المهيمنة.(١٣) ولذا فهي لاتمثل تهديدًا حقيقيًا أو تحديًا خطرًا لهيمنة وسيطرة "الجناح المتشدد". ويفسر هذا السلوك السياسي الإيراني المعتاد من النخبة الحاكمة في إطار ما أسماه د. عبد المؤمن " بالتقية السياسية"، حيث إن العلاقة التي تربط بين عناصر النظام هي علاقة " المصلحة" أكثر منها أي شيء آخر، وهي التي تجعل كل مسئول في النظام يغير من موقفه ورأيه ببساطة وبسرعة بحسب اتجاه سير الأمور للمجموعة الأقوى أو الشخصية الأقوى، ويتم شرعنة فكرة المصلحة بالحديث عن مصلحة الأمة الإسلامية أو مصلحة الإسلام والمسلمين.(١٤)

استمرت هذه الديناميكية الشديدة داخل الحركة الإسلامية الرسمية فى شكل تنافس بل أحيانا في شكل صراع بين التيارات الكامنة المتعددة، والتي من أهمها تيارين رئيسيين؛ ترى الورقة أنه من الأفضل نسبهما إلى أشخاص الزعماء: تيار رافسنجاني وتيار خامنئي، حتى تبتعد عن التداخل والتشابك المعقد للكم الهائل من المسميات لكل تيار - ما بين الاعتدال والبرجماتية والمحافظ واليمين والمتشدد والراديكالية. وتلخص بذلك الدراسة أفكار وتوجهات التيار الأول في العمل على تغيير سلوك الدولة نحو مزيد من المرونة داخليًا وخارجيًا اعترافًا بقيود الواقع المحلي والدولي، وذلك في مواجهة التيار الثاني الذي يتمسك وبشدة "بمنجزات الثورة" حتى الآن ويرى في أي تغيير "غير محدود" انتكاسة وخروجًا عن النهج الإسلامي الذي ارتضاه الشعب الإيراني وقيادته. واتضح هذا الخلاف والتباين بوضوح في محطتين رئيسيتين: انتخابات ١٩٩٢م والانتخابات الأخيرة في ١٩٩٦م.

لقد ظهرت الخلافات الداخلية في اليمين الإسلامي مع اقتراب انتخابات مارس ١٩٩٦م، وأمام وطئتها اضطر خامنئي مرشد الجمهورية الإسلامية - الضامن لوحدة

النظام والحكم في الخلافات السياسية - إلى التدخل لمنع التيار المعتدل من تشكيل جبهة انتخابية ضد الأكثرية المحافظة من خلال ما سمي بمبادرة مجموعة الستة عشر من داخل النظام؛ وهي المكونة من ستة عشر عضواً من الوزراء وكبار الموظفين - (تسعة وزراء وثلاثة نواب ورئيس وحاكم المصرف المركزي ورئيس بلدية طهران).

وكانت تخطط هذه الجبهة بدعم من الرئيس هاشمي رافسنجاني لتشكيل تيار سياسي بعدما رفضت "جمعية العلماء المجاهدين" (اليمين الإسلامي المحافظ) عقد تحالف انتخابي مع المعتدلين. وكان ائتلاف من المحافظين والمعتدلين قد فاز في الانتخابات التشريعية السابقة في عام ١٩٩٢م، إلا أن التيار المحافظ لم يخف طموحه في الحصول على الأغلبية المطلقة. وبعدما علم رافسنجاني بموقف خامنئي تراجع وأعلن أنه سيتخذ موقفًا محايداً تمامًا في الحملة الانتخابية؛ [١٥] والأمر الذي يبرز لنا طبيعة توازن القوى داخل الحركة الإسلامية الحاكمة. ومن الجماعات الأخرى التي دخلت الانتخابات حركة تحرير إيران وهي حزب سياسي صغير معارض ومحظور ولكن النظام يغض الطرف عنه. أما اليسار الإسلامي المتشدد ممثلا في "جمعية رجال الدين المجاهدين" والتي هزمت في انتخابات ١٩٩٢م، فلقد قررت عدم تقديم مرشحين في الانتخابات الأخيرة. [١٦]

نجحت "جمعية العلماء المجاهدين" في الاحتفاظ بوضعها كأكبر تكتل في المجلس والقوة السياسية الكبرى في العاصمة طهران، حيث فازت بالأغلبية في البرلمان. [١٧] ثم تدعم أيضاً بعد ذلك المركز الاحتكاري لليمين الإسلامي المتشدد بتجديد انتخاب على أكبر نوري رئيسا للمجلس، وهو رئيس "جمعية العلماء المجاهدين" وتم انتخابه بأغلبية ١٤٦ مقابل ٩٢ صوتا لمنافسه حجة إسلام عبد الله نوري وزير الداخلية السابق ومرشح التحالف المكون من المعتدلين والراديكاليين تحت رعاية رافسنجاني. كما حاز اليمين المحافظ أيضًا على منصبي نائبي رئيس المجلس الذين هما سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي والممثل الشخصي للمرشد لدى حرس الثورة. وبذلك لم يحصل المعتدلين إلا على مؤسسة الرئاسة ولكن في ظل حصار تطلعات نوري الخاصة بالانتخابات الرئاسية القادمة. ومن ثم تم تجميع

العناصر الراديكالية تحت مظلة نفوذ خامنئي المتزايد معبرة بذلك عن مصالح الفقهاء التقليديين والمصالح الاقتصادية للبازار، فسيطرت على كل المؤسسات الحيوية: مجلس الخبراء، مجلس الأوصياء، مجلس الرقابة والإشراف على الدستور(المجلس الدستوري)، الحرس الثوري، اللجان الإسلامية المتعددة، وزارات الداخلية والخارجية والتجارة والثقافة، جهاز الإعلام والدعاية لنظام والمؤسسات الاقتصادية، وذلك بالإضافة لما لهم من شبكة اتصالات قوية من خلال أئمة المساجد المعينين من المرشد. ويعد هذا التوازن الجديد للقوة بمثابة عودة من جديد لما كان عليه الوضع بعد الثورة مباشرة قبل أن يتحالف ضمنيا التيار المعتدل مع اليسار الإسلامي الذي فضله الخوميني على اليمين المحافظ.(١٨) ومن السهل ملاحظة أن التيار المعتدل إنما تتحدد قوته وتعتمد على قوة حليفه، ففي إطار تجربة الحركة الإسلامية الحاكمة حتى الآن على المعتدلين بقيادة رافسنجاني التحالف مع أحد التيارات الفرعية الأخرى فقوته متغير تابع لقوة الحليف وليس متغير مستقل.

تتميز الحياة السياسية الإيرانية بوجود هذه الثنائية بين الجناحين الرئيسيين، ويتم معالجة خسائر ومكاسب أي قطاع من خلال الحلول الوسط والتحكيم وتكوين تحالفات جديدة والتي لايمكن الاعتماد على ثباتها أو استمراريتها.(١٩) وعلى الرغم من ذلك لم يخرج النظام الإيراني من هذا المنطق الثنائي الانقسامي. وفي الواقع لا تعتمد هذه الثنائية على تمايز أيديولوجي كبير بقدر ما تعتمد على نسبية النظرة للعمل السياسي، وعلى اختلاف مفهوم الدولة: فيسود منطق الدولة المسيطرة على الاقتصاد والمجتمع والمجال الخاص لدى "الراديكاليين" وذلك في مواجهة مفهوم الحكومة الإسلامية التي تمثل الحد الأدنى من الدولة لدى التيار الآخر.(٢)

إن ما يفصل بين جماعات الفقهاء هو اختلاف الآراء حول دور الحكومة تجاه الاقتصاد، مسألة الخلافة السياسية وإلى أي مدى يجب الالتزام بتصدير الثورة. ولكن وسط هذه التباينات لاتتضح معالم واضحة وحدود معلومة بين جماعة وأخرى؛ فهذه الانقسامات تعبر عن نفسها في المؤسسات الرسمية والشعبية للدولة

ولا يغلب اتجاه واحد على قطاع بعينه -على الأقل- لفترة طويلة[٢١] ولعل ذلك يعود إلى أنها في النهاية تعبر عن حركة إسلامية واحدة وإن انضوت في إطارها عدة تيارات.

ثانيا: خصوصية حركات المعارضة الإيرانية

منذ البداية وسع الخوميني من مفهوم المعارضة ليشمل كل ما يراه هو غير إسلامي؛ وهكذا وباعتبار طاعة الحكومة واجبا دينيا اقترب الحكم في الفكر الشيعي وتطبيقه من عهد الخلافة لدى السُنّة، وهو ما يعتبر بمثابة تقوية للدولة والحكومة خاصة بعد وفاة الخوميني، وبذلك تصبح الدولة الإيرانية هي المستفيدة من الثورة الإيرانية حيث تضاعفت قوتها.[٢٢]

وفي إطار الصراع ضد القوى الاجتماعية ولفرض السلطة في مواجهة حركات الجماهير يلجأ النظام إما إلى القهر الانتقائي لمحاولة تحجيم وإحاطة حركة المعارضة أو إلى القهر الجماعي وذلك في حالة القوميات أو الأقليات. ولقد حظى التيار الليبرالي بموقع أول شريك ثوري تم إبعاده رسميا عن الجهاز الحاكم، وتم ذلك حتى قبل إبعاد بني صدر بحل الجبهة الوطنية وجبهة التحرير. أما بالنسبة لليسار ممثلا في تودة ومجاهدي خلق وعلى الرغم من أنه لم يشارك في تشكيل الحكومة الثورية إلا أنه لم تعلن الحرب عليه إلا بعد التخلص من الليبراليين أي عند أواسط ١٩٨١م، حيث مثل العام الثالث للثورة الانكسار النهائي للتحالف السياسي الذي اتى بالخوميني للحكم. وكذلك انتقل مهدى بازرجان من مقاعد الحكم إلى مقاعد المعارضة واتخذ موقف المعارضة للحكومة في المجلس.[٢٣]

من الأهمية بمكان الانتباه إلى أهمية التحفظ على ما قام به البعض من التوسع في تعريف من هم اليساريون حتى أنه أطلق في بعض الأحيان على كل من بني صدر وبازرجان يساريين لما طالبوا به من توزيع عادل للسلع والخدمات والقيم مع تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال المناداة ببعض إجراءات التأميم ومحاولات

لإخراج إيران من الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ولقد آمن عامة اليسار داخل الحركة الإسلامية الثورية الإيرانية بأن القيادة الدينية لمن يطرح نظامًا اقتصاديًا يأتي بالعدالة الاجتماعية بشكل كاف. وعلى الرغم من اختلافهم في طرق مواجهة النظام - ما بين الاتجاه نحو الليبراليين أو التعاون مع الأحزاب الإسلامية أو العمل مستقلا- إلا أنهم اشتركوا في تعرضهم لقهر النظام. وبالإضافة إلى الخلافات الداخلية، وجد اليسار صعوبة في توسيع قاعدته الاجتماعية والتغلغل في الطبقات الدنيا الريفية والمدنية بسبب فعالية التعبئة والتسييس الجماهيري من قبل الجماهير، وحتى الحركة العمالية التي ظهرت بعد الثورة لم تكن مرتبطة بالأحزاب اليسارية بشكل واضح. وكل ذلك لم يمنع من تأثير اليسار على التوجه الأيديولوجي للثورة ممثلا في إجراءات التأميم وإنهاء علاقات التبعية مع الغرب.[٢٤]

من أهم قوى اليسار على الإطلاق مجاهدي خلق حيث كانوا يتمتعون بقوة نسبية خاصة قبل تحولهم إلى معارضة في المنفى حتى في مرحلتهم الأخيرة تلك يعدون أكثر القوى المعارضة الخارجية قدرة على إيصال مطالبها وصوتها. تهدف هذه الجماعة إلى تحقيق ثورة اشتراكية مؤسسة على مبادىء الإسلام، فالغاية الأساسية عندها تكوين دولة مستقلة تستعير التكنولوجيا الغربية، ولكنها تظل مخلصة لروح الثورية للإسلام، ولذا اعتبر المجاهدون من الناحية الكلية وخاصة في البداية داخل المعسكر الإسلامي، أي من الأحزاب الإسلامية التي لها هيكل رسمي معروف عضويته بل تم إعطائهم في البداية نصيبا من السلطة. ثم عانوا من عدم الرضاء الرسمي عنهم لتمتعهم بقوة تعبوية لابأس بها؛ ولكن مع تضييق المنافذ أمامهم اتجه مجاهدو خلق إلى استراتيجية المواجهة العنيفة المباشرة ضد النظام في مناخ ساد فيه قهر التنظيمات اليسارية عامة.[٢٥] ويعمل مجاهدي خلق في سياق ما أسموه "بالثورة الثانية"، فبالنسبة لهم الثورة الأولى لم تنتهي حتى الآن: حيث لم يحصلوا أبدا على حرية التعبير أو أي نصيب من القوة السياسية؛ فبالنسبة لهم أن الثورة أنتجت جماعات أكثر قسوة من الشاه.[٢٦] لقد حقق مجاهدي خلق نجاحا نسبيا في جذب مزيد من المؤيدين داخل وخارج إيران أكثر من أي جماعة خارجية أخرى

ولكنهم فشلوا في تحقيق القاعدة الجماهيرية الواسعة التي ادعاها زعماؤهم وذلك يعود إلى ارتباطهم واعتمادهم على الأيديولوجية الشيعية التي اعتمد عليها النظام ولكن مع تفسير خاص بهم، حيث لم يروا أهمية الحاجة إلى الفقيه كزعيم سياسي كما أنهم استخدموا العنف والإرهاب. ولكن أهم أخطاء المجاهدين هو عدم تقديرهم للمعارك السياسية التي لابد من خوضها لتنمية وعي وتنظيم مستقل للقوى الثورية واتجهوا سريعاً إلى خطة عسكرية أدت إلى نشوب ما يشبه الحرب بين تنظيمهم والنظام الحاكم، وهي المواجهة التي لم تؤد إلا إلى منح النظام المبررات اللازمة لحملة قهر واسعة جديدة ضد كل العناصر اليسارية.

وأخيراً أدى اتصالهم بالعراق إلى فقدانهم المصداقية أمام الجماهير، فكان اتجاههم للعراق بعد توقيع معاهدة سلام معها من أخطر أخطاء هذه الحركة، بالرغم مما أعلنه زعيمها مسعود رجافي - أو رجوي - من أنها خطوة لابد منها لإسقاط النظام الإيراني الذي لن تزعزعه إلا هزيمته العسكرية أمام العراق.[٢٧] وما زالت أهم قواعد مجاهدي خلق توجد في العراق حيث هي مقر الزعيم مسعود رجوي رئيس المجلس الوطني للمقاومة؛[٢٨] وتنطلق من بغداد إذاعة صوت المجاهد الناطقة باسم المجاهدين.[٢٩] وبالطبع تتعرض درجة مساندة النظام العراقي لها للتذبذب سلبًا أو إيجابًا بحسب تطور وطبيعة العلاقات الإيرانية العراقية. فمن بين أحدث هجوم على قواعد مجاهدي خلق في العراق ذلك الهجوم المشترك للقوات العراقية والإيرانية في جنوب العراق على الحدود العراقية الإيرانية في فبراير ١٩٩٥.[٣٠]

أما فدائيو خلق فهم ثاني قوة يسارية، فكانت أكبر جماعة مسلحة في إيران وأتباعها هم أساسًا من الشباب ومتوسطي العمر. وكان انقسامهم سببا رئيسيا لضعفهم: وأدى هذا الانقسام إلى فقدان الفدائيين العديد من مؤيديهم، ولكن سواء قبل الانقسام أو بعده فإنهم رفضوا مواجهة النظام عسكريا: واستندوا في ذلك إلى أنهم مثل النظام يعادون " الإمبرالية والرأسمالية المستغلة".[٣١] وقد بحثوا بذلك عن العناصر المشتركة مع الحركة الإسلامية الأم أكثر من تأكيدهم على محاور الخلاف.

أما حزب تودة، فالهدف الأساسي بالنسبة له هو الخروج من نظام التبعية،وهي الغاية التي رأى فيها مشكلة إيران الرئيسية. فكان الحزب هو أول قوة يسارية أيدت النظام الإسلامي بل إنه نادى بالتصويت لصالح الجمهورية الإسلامية ودستورها وذلك أملا في أن يتمتع بهذه الشعبية الضخمة وسط جماهير المدن، إلا أن هذه الخطوة التكتيكية لم تحسن من موقف الحزب سواء داخل التيار اليساري أو العلماني. وكان من أهم مميزاته هو التنظيم الدقيق، ولكن في المراحل الأخيرة تحول تودة إلى ضحية، خاصة بعد أن كان أول المتحدثين عن عودة إيران من جديد للوراء وعن تكوين علاقات إنتاج للرأسمالية التابعة وفقا لمصالح المراكز الإمبريالية.[٣٢]

لقد تغيرت خريطة المعارضة بالتدريج في اتجاه تحول عناصر النخبة الحاكمة الثورية عنصرا تلو الآخر لتتخذ موقف المعارضة بدءً من التيار الليبرالي إلى التيار اليساري، إلا أنه لابد من الإشارة إلى المعارضة في المنفى والتي تعتبر أضعف من أن تحقق تأثيرًا داخليًا واضحًا.

حتى لحظتنا هذه، فإن الجماعات المعارضة المحتملة والنشطة تعمل في مواجهة الجمهورية الإسلامية في إطار من الفراغ السياسي والاجتماعي خالٍ من أي دعم جماهيري ذو معنى.[٣٣] فلقد قويت الحركة الإسلامية الثورية وكرست من الانقسام بين القوى التقليدية والقوى المعتدلة، وبما كان له هذا من صدى في المجتمع، حيث تم إثبات مهارات وقدرات القوى الأولى في تعبئة الجماهير باستخدام الدين.[٣٤]

ولعل وجود ما سمي بالمعارضة الدينية هو الذي أكسب المعارضة الإيرانية خصوصيتها، وهي التي تعبر عن الخلاف والصراع داخل الجناح الديني في التحالف الثوري أو الحركة الإسلامية الثورية. فلقد عارض بعض آيات الله تطبيق الخوميني لولاية الفقيه، بل وأحيانا انتقدوا النظرية ذاتها، ومن أوائل المعارضين تلقاني وشريعتمداري حيث رأى الأول أهمية الديموقراطية للنظام، أما الثاني فكان ذو توجه محافظ مساند للملكية الدستورية ولكنه تحول للصمت بعد قهر مؤيديه كما لم يوافق كل من شيرازي ومطهري على بعض الممارسات القضائية.[٣٥]

بداية يمكن ملاحظة أن ولاية الفقيه تخلق نوعا من "الوحدوية الثيوقراطية" لتحل محل التعددية الشيعية التقليدية المعطاة لمراجع التقليد، وهو ما يبرر به البعض وجود معارضة دينية، حيث عارض الفقهاء مركزية القرار الفقهي. كما يؤمنوا بأن الفقهاء يفتقدون التدريب والخبرة اللازمتين لإدارة مجتمع معاصر حيث سيرتكبون العديد من الأخطاء فلا يمتلكون القدرة على حل مشكلات الدولة المعقدة؛ وهو ما يضر بالدين والفقهاء عامة، حيث إنهم إذا ما فشلوا فقدوا مصداقيتهم لدى الشعب مما يضعف الدين كملجأ. ولكن آيات الله الذين عارضوا الخوميني قد ألقوا السلاح بدون معركة حيث توفى تلقاني سريعاً وتم تحييد شريعتمداري، بل وانخفض عدد آيات الله الذين لهم نفس السلطة التي للخوميني وهو ماسمى بالدوجما الخانقة. إن النقد النابع من داخل الهيراركية العليا للمؤسسة الشيعية له أهميته وخطورته داخل النظام السياسي الإيراني ويدخل ما تلقاه منتظري من تأييد واسع في هجومه على النظام لافتقاده الديموقراطية في إطار مؤشرات بداية افتقاد النظام الشرعية الدينية، بل ذهب بعض الفقهاء في إحراج الحكومة إلى حد الحديث عن أن آية الله خامنئي ليس مؤهلا لأن يكون الزعيم الديني للثورة والجمهورية الإسلامية الإيرانية.[٣٦]

ومن ثم فحتى على مستوى المعارضة اكتسب الفقهاء الأهمية النسبية الواضحة؛ حيث نجد في المقابل أن المعارضة غير الفقهية إما أن تكون مقهورة أو غير منظمة، في حين يتحول سريعاً أي خلاف سياسي أو اقتصادي بين الفقهاء إلى معارضة سياسية منظمة. وفي هذا الإطار تظهر عدة تنظيمات أو جماعات على غرار "جماعة الحجتية". فمثلا هناك جماعة مدرسي قم وتمثل جناحا شديد المحافظة ووجهت للحكومة نقدا شديدا خاصة فيما يخص السياسات الاقتصادية عن طريق زعيمها آيات الله قمي، إلا أن نفوذها في النهاية ظل ضعيف الأهمية نسبيا، نظرًا لعدم ارتباطها بأي من شخصيات النظام البارزة والمعروفة وبسبب عزلتها الأيديولوجية الناجمة عن دعوتها لتطبيق صارم للشريعة مما لم يجد صدى عند قطاعات واسعة من المجتمع ولذلك فأهم قاعدة لها كانت بين الطلاب دارسي الفقه؛[٣٧] ثم هناك جماعة "روحنيات بارز" وكان لها وجود واضح خاصة داخل شبكة المساجد وعارضت

بشدة عدة توجهات راديكالية خاصة بتأميم التجارة الخارجية كما انتقدت السلوك ضد المعارضين ونادت بمناخ سياسي أكثر حرية وظهـرت قيادتها ممثلة في كاني عضو قائد في مجلس الأوصياء ورئيس جـامعة الإمام صادق. وتحتل جماعـة مجاهدين الثورة الإسلامـية مـوقعا وسطًا بين التنـظيمات المتـشددة، وترى نفـسها كـمحـور للثورة الإسلامية حيث وظيفتها تقديم المساندة العسكرية للسلطة الثورية، فهي تهاجم أساسا معارضي النظام.[٣٨]

وفي إطار الحديث عن الـصراع داخل الحكومة الراديكاليـة، ظهر جناحـا سمي "بالحجتـية" عبر عن انقـسام غير معلن بين الفـقهاء بحسب خلفـيتهم الاجتمـاعية الطبقية: فإجمالي ٩٠٪ من الفقهاء أصوله ريفية، أما الفريق الآخر فتعود جذوره إلى البرجـوازية الثرية أو البـازار والطبقات الوسطى التـقليدية. وتعـد الحجتـية المنافس الأقوى داخل البنية الحاكمة أمام المدافعين عن خط الإمام المتشدد ويمثله أساسا حزب الجمهورية الإسلامي والحرس الثـوري أو شبكة المؤسسات الثورية بشكل عام؛ وأهم قضية تلتقي حولها الجحتية هي الدفاع عن الملكية الخاصة.

ترى هذه الجمـاعة أنه جنوح النظام الثـوري تجاه مزيد من الراديكاليـة ما هو إلا نتاج تأثيـر اليسار وبصفة خـاصة تودة في البداية؛ وذلك ما تعـارضه الحجتـية بشدة وهي المعـارضة التي لهـا أهميـتهـا بالنظر لنفـوذها السابق داخل المجلس ومـجلس الخبراء. ولقـد اختلفت الأراء حول درجة تغلغل الحجـتية في بنية الدولة فمـعارضو هذه الجـماعـة يؤمنون بأن لهـا قـاعدة قـوية داخل تنظيـمـات الدولة والمؤسسـات الاقتـصادية، كمـا أنها تتلقى المسـاعدة من خارج بنيـة الدولة، وذلك من الفقـهاء "التقليـديين" والبازار وكـبار الملاك في الريف والمدن. ونظرا للهـجوم القوى عليـها خاصة من الفقـهاء ذوي التوجه اليساري، كان انغـماسها في مجال التـعليم والثقافة والخدمات الاجـتماعية غطاءً مـثاليا لنشاطهـا السياسي مكنها من تجنيـد أعضاء ذوي ولاء لها.[٣٩] وبرز الخلاف حول موقع هـذه الجماعة من السلطة السياسـية أو محور الحركة الإسلامية الرسمية: هل يمكن اعتبارها معارضة داخلية أم هي في النهاية أحد

القوى والتيارات الرسمية المتعددة. تتبنى الدراسة فكرة أنها أقرب إلى الشريك المعارض الذي كان له رؤيته وأدواته الخاصة في التعبير عن وحماية مصالحه الأيديولوجية وغيرها.

بالإضافة إلى جماعة الحجتية هناك جماعتان أخرتان: فدائي إسلام والبازاريين؛ والجماعات الثلاث تشكل عناصر " دوجماتيا مذهبية ". بينما تنبني آراء كل من فدائي إسلام والحجتية على أسس مذهبية، فإن البازار يؤسسون مواقفهم على مصالحهم الاقتصادية. كما أن البازار تمثل كيانا هلاميا غير محدد المعالم بسبب هيكله غير الرسمي. وكل من الحجتية وفدائيي إسلام يعدوا من المنظمات السياسية التي تشارك أو تحاول ان تشارك في العملية السياسية. وعلى الرغم من اختفاء جماعة الحجتية من على الساحة منذ ١٩٨٥م إلا أن الطبيعة المتداخلة للسياسة الإيرانية لم تمنع استمرار تأثير مؤيديها على النظام بطرق مختلفة؛ وكذلك الحال بالنسبة لفدائى إسلام الذين قل نفوذهم ولكن استمر تابعيهم في التأثير والتواجد.(٤)

ولعل أهم ما عمد إليه الخوميني - ومن بعده خامنئي وإن كان بدرجة أقل - هو ضرورة استمرار التوازن بين الأجنحة والقطاعات المختلفة من خلال ممارسة ضغوط انتقائية تفرضها مقتضيات الوقت والموضوع مما قاد إلى مزيد من تركيز السلطة والقوة السياسية في يد المرشد بالجمهورية لإسلامية الإيرانية. فلقد ظل موقع الفقيه كما نظر له خوميني القاعدة الأساسية للنظام السياسي، فالشرعية الدينية مازالت هي الحافظ الأول للنظام بأكمله.(٤١)

وهكذا فإن الخلافات والانقسامات داخل المؤسسة الفقهية الشيعية - على الرغم من عدم بروزها على السطح- إلا أن لها فعاليتها الملحوظة وتأثيرها في عملية اتخاذ القرار السياسي. وبشكل عام فإن المعارضة داخل آليات النظام السياسي نفسه هي الأهم والأوضح، ولذا يلعب البرلمان وحزب الجمهورية الإسلامية قبل حله دورا رئيسيا في هذا المجال، فهناك مساحة للجدل في داخل آليات النظام تكسب المشاركة والمعارضة فعالية ووجودا، وإما خارج هذه الآليات تتم طرد العناصر الأخرى.

ثالثا: الحركات المعبرة عن الأقليات الاثنية والدينية

تعد مشكلة الأقليات من المشكلات الموروثة التي على كل نظام سياسي إيراني أن يواجهها؛ فإيران دولة متعددة القوميات فهناك الأتراك، والأكراد، والبلوش، والتركمان، والعرب وغيرهم؛ حيث إن الفرس لايمثلوا إلا ٥٠٪ من السكان، وعلى مر التاريخ لم تحظى إيران بحدود ثابتة. فتحديد الحدود لم يتم بمقتضى اتفاقية بين الشعوب القاطنة في هذه المناطق بل بمقتضى القوة القادرة على حكم هذه المناطق. وفي إطار هذا التكوين المتشابك من القوميات، من الطبيعي أن نجد جماعات تحكم مباشرة من قبل زعماء قبائلهم أو الباشاوات أو الملوك وأخرى تتمتع بالاستقلال الذاتي وثالثة تتمتع بقدر جزئي من الاستقلالية عن الحكومة المركزية.[٤٢]

بدأت المواجهات العنيفة بين النظام الثوري والأقليات الاثنية في التصاعد عقب الثورة مباشرة بسبب مسألة الاستقلال الذاتي التي أثيرت في غضون صياغة الدستور.[٤٣] ولقد ظلت الحكومة المركزية على موقف ثابت مؤداه أنه داخل المجتمع الإسلامي ليس هناك أي تفرقة من أي نوع بين أفراده الأمر الذي لايترك أي مساحة لأي مطالب اثنية للاستقلال. ولكن جاءت بعد ذلك الحرب العراقية الإيرانية لتضعف من التواجد الواقعي للحكومة في مناطق الأقليات؛ فكانت سياسة طهران تقوم على تفادى أي مصادمات رئيسية وتأجيل النظر في الحلول طويلة المدى إلى ما بعد الحرب. ورغم خطورة الموقف بالنسبة للأكراد والأقليات العربية التي تحتل مواقع متاخمة للعراق لم تسعى الحكومة لكسب ولائهم وفي المقابل أدركت هذه الأقليات أنه بمجرد الانتهاء من الحرب لن تقوم الحكومة بالوفاء بأي عهود قدمتها.[٤٤]

ومنذ عام١٩٨٢م هدأ الصراع بين النظام والأقليات بعض الشيء، مع فشل الأقليات في تحقيق أي من مطالبها، إلا أن السيطرة الواقعية على المناطق التي يقطنوها واستحواذهم على كمية يعتد بها من الأسلحة وعلاقاتهم بالمعارضة الداخلية والخارجية للنظام جعلت من الأقليات مصدرًا مستقبليًا ومحتملا لتهديد استقرار النظام الإيراني الثوري.[٤٥]

الحركات الكردية

يقدر أكراد إيران بحوالي ٦,٦ مليون، أي بنسبة ١٢,٤٪ من اجمالى السكان. ويعد الأكراد رابع أكبر جماعة اثنية في الشرق الأوسط.[٤٦] ولقد ساعد الأكراد على البقاء كشعب متميز استمرارهم في سكنى الجبال.[٤٧] ويتحدث الأكراد اللغة الكردية، ولقد انقسمت اللغة الكردية الحديثة إلى لهجتين رئيسيتين يعبران عن الجماعتين الكردتين الرئيسيتين.[٤٨]

وتاريخيا، حققت الحركات الاستقلالية في كل من كردستان وأذربيجان درجة من درجات النجاح، ففي ١٩٤٥م تم تكوين حكومة مستقلة في أذربيجان عرفت باسم الجمهورية الديموقراطية لأذربيجان، وبعدها بشهر تم إعلان الجمهورية الكردية. وأسست كلا الحركتين أعمالهما على الدستور وأعلنتا عن عدم رغبتهما الانفصال عن إيران. وتم قهر هذه الحركات ولكن ظلت كحركات قومية في مواجهة النظام الإيراني فى عهد الشاه والجمهورية الإسلامية.[٤٩]

تميزت الحركة الكردية بتعدد التنظيمات ذات العلاقات الداخلية المتداخلة والخفية. وهذا ليس من المستغرب بالنظر إلى أن الحركات الكردية منذ الحرب العالمية الثانية قد تأثرت بالماركسية اللينية، وهي الأيديولوجية التي ميزت الأكراد كجماعة اثنية تتحدث الخطاب القومي.[٥٠]

تأرجحت العلاقة بين الأكراد والنظام بين التفاوض والمواجهة العنيفة. في كل دورة من دورات التفاوض كانت الآمال في النهاية تتلاشى بعد أن يدرك الأكراد عدم جدية النظام في الوفاء بوعوده، وهو الأمر الذي يؤدي إلى موجة جديدة من العنف. فدوما ما يؤكد الأكراد أنه لا تنازل عن مطالبهم الأساسية بالاستقلال لكل الأراضي الكردية والتي تضم حاليًا أجزاء من أربع مقاطعات: كردستان وكرمانشاه والام وغرب أذربيجان. وفي نفس الوقت يرفض النظام الذهاب إلى أبعد من السماح بالاستقلالية المحدودة ذات الطابع الثقافي في الأساس. كما لايرى النظام

عن نزع أسلحة الأكراد بديلا لـوصول إلى أي اتفاق. فاتخذ الفـقهاء موقفا مـتشددا وتطلع الحـرس الثوري لقـتال الأكـراد. وتراوح موقف الأكـراد بين أربع جمـاعات رئيسية:

أولها وأهمها الحزب الكردستاني الديموقراطي الذي يحظى بدعم الطبقة الوسطى والتجـار والانتلجستـيا ولزعمـائه توجهات يسـارية مكنت من إيجاد علاقـات قوية بالتودة والاتحاد السوفيتي في السابق.

وثانيها المنظمـة الثورية لكادحي كردستان والتي انشـقت عن الحزب الديموقراطي الكردستـاني وتأثرت بالتفكير الماوي، وتركـزت قوتها في جنوب كـردستان وبصـفة خاصة في الشرائح الدنيا.

وثالثها جماعة فدائيي خلق والتي لها فرعـا نشطا في كردستان ولها مقار مسلحة في المدن الكردية.

كما مثلت جماعة عزالدين الحسيني واتباعه جماعة رابعة مهمة أخرى.

وعلى الرغم من الخـلافات اسـتطاعت هذه الجـماعـات الاربع تكوين مـجلس الشعب الكردي أو الاتحاد الوطني الكردي برئاسة الحسيني.[٥١]

وتلخصت مطالب الجماعات الكردية في عدة نقاط أساسية من أهمها: أن ينص الدستور على الاستقلال الذاتي للمنطقـة الكردية بأكملها، وأن يتم انتخاب "مجلس وطني لكردسـتان"، وأن يتم اختـيار حكومة مـستـقلة مسئـولة عن الحيـاة الثقافـية والاجتـماعـية والاقـتصـادية وكذلك عن الأمن المحلي، وأن يتم الاعـتراف باللـغة الكردية كلغة أولى لكردسـتان، وأن يتم تخصيص ميـزانية خاصة لمنطقة الاسـتقلال الذاتي، وأخيـرًا أن يتم إبقاء المسـائل الخاصـة بالدفاع القـومي والسياسـة الخارجـية والتخطيـط الاقتصـادي طويل الأمد في يد الحكومـة المركزية. وفي المقـابل رفضت الحكومة الاعـتراف بالأكراد كشعب أو بمعـنى أدق "كخلق" واقترحت فـقط ضمان "الإدارة الذاتية" لهم.[٥٢]

وفي إطار مطالب الحرك الكردية السابق ذكرها، يمكن تصنيف الحزب الديموقراطي الكردستاني الإيراني الذي تعود جذوره إلى حركة ١٩٤٦م، داخل مربع الاعتدال حيث يرفض فكرة قيام كردستان الكبرى ويحصر مطالبه في الاستقلال الذاتي. ومن المتحالفين مع هذا الحزب مجاهدي خلق والشيخ الحسيني؛ ولهؤلاء الحلفاء مطالب معتدلة تعطى للحكومة المركزية الاختصاصات الدفاعية والخارجية والتخطيط الاقتصادي، كما سبق ذكره.[٥٣] أما القوى الثانية التي وجدت عند قيام الثورة فكانت قيادات اللاجئين الأكراد العراقيين الموجودون في إيرن منذ ١٩٧٥م. ويمثلهم أبناء البارزاني ومعهم ما يقارب الخمسة وعشرين ألف لاجىء يتعاطف معهم قسم كبير من العشائر الكردية وهي التي بقيت على علاقة جيدة مع قيادة الحزب الديموقراطي الكردستاني بسبب علاقتها القديمة معها.[٥٤] وحاول في البداية أدريس بارزاني الذي يمثل الجناح اليميني من الحزب التعاون مع النظام الثوري والقضاء على العناصر اليسارية في الحزب ومواجهة العناصر الكردية الداعية للانفصال وذلك في مقابل الحصول على المال والأسلحة والتسهيلات. إلا أن الصراع بين اليمين واليسار وما بين أكراد العراق وأكراد إيران أدى إلى تدهور الوضع في كردستان في الأعوام الأولى من الثورة.[٥٥] وفي انتخابات ١٩٩٢م فاز الحزب الديموقراطي الكردستاني بزعامة مسعود برزاني في كردستان عام ١٩٩٢م على جلال طالباني الذي حصل على ٧٨٤٩٠٪.[٥٦]

وذلك لم يمنع من أن الدولة الإسلامية قد وجدت في المناطق الكردية حلفاء طبيعيين ممثلين أساسا في أصحاب الأراضي وليس فقراء الريف، ماعدا المناطق الشيعية. حيث تم اتهام الأكراد السنيين بالشيوعية. فبعد سقوط ملاك الأراضي بطهران، وعي أقرانهم في كردستان الدرس لإيجاد أفضل الطرق لحماية مصالحهم؛ فبدأوا في طرد الفلاحين من الأرض بمساندة ضمنية من الحرس الثوري.[٥٧]

وارتبط الأكراد براوبط عديدة بكل من بني صدر عقب انسحابه من الحياة السياسية الرسمية وبالمعارضة في المنفى.[٥٨] وبصفة عامة ظلت المنطقة الكردية ملجاءً لمعارضي النظام وبصفة خاصة لمجاهدي خلق.[٥٩]

وتعـددت المواجـهـات المسلحـة في مناطق الأكـراد بين النظام الإيراني ومـواقع مجاهدي خلق الكامنة هناك: ولإعطاء صورة أقرب للواقع فإنه عند رصد عدد مرات قصف المقاتلات الإيرانيـة لهذه المواقع الكردية وجدت أنها تعـدت الخمس مرات في عامين.[٦٠]

أذربيجان

تقع أذربيجـان في الشمال الغربي، ويبلغ عـدد سكانها حوالي ثمانـية ملايين، وتتميز بلغتها الخاصة والتي تعد أهم عوامل الشعور بالقومية والهوية الواحدة لساكني هذا الأقليم،[٦١] الذي بدأ في فقدان استقلاليتـه بشكل واضح في عهد الشاه خاصة في المجال التـجاري.[٦٢] وعلى الرغم من الشعـور بالهوية الاثنية المسـتقلة، إلا أن إدراك الآذاريين بحيـوية الروابط الاقتـصادية مع باقي إيران كانت أهـم العوامل على الإطلاق في بقـاء الإقليم في داخل الحـدود السـيـاسيـة الإيرانيـة، فـالآذارى يضع الاعتـبارات الاقتصـادية في مقدمة أولويـاته؛ وبذلك فإن وزن المصالح الاقتـصادية الواقعية يتـغلب على المصالح الثقافية تاركـا بذلك للوعي الطبقي الغلبة على الوعي الاثني. ولذلك فـإنه في الوقت الذي ضـعفت فـيـه سيطرة الحـكومة المركـزية إبان الثورة، فـإنه لم تظهر مطالب قوية للاسـتقلال ولـم تنموا المـشاعر الاثنية؛ باسـتثناء بعض دوائر المثقـفين خاصة من الآذارين في الخارج والذين ظهـر بينهم الحديث عن تأسيس أذربيـجان الكبـرى ولتحقـيق ذلك كانت فكرة انضـمام مقـاطعة أذربيـجان لجمهورية أذربيجان مطروحة. ولقـد تركزت هذه المقولة وسط الدوائر المثقفة في باكو (المتبقين من الحزب الديموقراطي الأذربيجاني في المنفى).[٦٣]

ونظراً لتجـاور كردسـتان وأذربيجـان، فإن الخلافـات حول ملكيـة الأراضي قد ظهرت ودعم منها الخلافات الدينية حيث الأذاريين شيعة والأكراد سُنّة.

أقليات اثنية أخرى

بالمقارنة بالصراع الكردي، فإن المواجهة مع باقي الأقليات الاثنية كانت محدودة. على الرغم من التمسك بمطالبـهم الأساسية، ظل عرب خوزسـتان الذين يعدوا من

أهم مصادر التهديد للنظام في حالة سكون. أما البلوش Baluchis فلقد نشطوا منذ ١٩٨٠م بسبب تزايد تقاربهم مع أقرانهم في أفغانستان وباكستان بحثا عن القتال من أجل الاستقلال الذاتي، فظهرت مواجهات عنيفة بعد إعلان الدستور. ولم يطالبوا فقط بالاستقلالية الإقليمية بل بحقوق متساوية مع السُنّة ومخصصات حكومية أكبر لتنمية منطقتهم.(٦٥) ومما زاد من عوامل عدم الاستقرار في المنطقة هو التنافس المتزايد بين البلوش السُنّة وجيرانهم الشيعة.(٦٦)

أما المواجهة الرئيسية بين التركمان والنظام فكانت في الأسبوع الثاني من فبراير ١٩٨٠م، والتي كان فدائيي خلق هم القوة المحركة لها، وهو الأمر الذي قوى من المصادمات العنيفة مع الحرس الثوري الذي حاول الفصل بين فدائي خلق الهدف الأساسي للهجوم وبين الشعب التركماني الذين تبنوا تجاهه سلوكًا أكثر تسامحًا.(٦٧)

يشكل العرب غالبية السكان في أقليم خوزستان؛ حوالي أربعة ملايين نسمة، ٦٠٪ منهم يقطنون الريف الذي يغلب عليه الطابع العربي. ومازالت الأعراف القبلية هي السائدة. ولقد شارك العرب مع الأكراد والبلوش والأتراك والتركمان في المعارضة ضد نظام الشاه. وبادر العرب عقب نجاح الثورة بإقامة وتشكيل الأحزاب والمنظمات السياسية التي من أهمها المركز الثقافي العربي في مدينتي المحمرة والأهواز وغيرهما من المدن؛ وعمدت إلى استقطاب الجماهير وفتح المجال أمامهم للمشاركة السياسية والثقافية، إلا أن النظام سرعان ما هاجم هذه المراكز في ١٩٧٩م، ومن أهم المواجهات ما سمى بمذبحة المحمرة ٢٠٠ ضحية، وتعد منعطفا مهمًا يشير إلى استمرارية مناخ يسود فيه القهر من جانب النظام والمقاومة من جانب العرب.(٦٨)

وبنجاحه في قهر القلاقل الاثنية؛ لم يتبق أمام النظام حلا لمشكلة الأقليات إلا السماح بما قامت به هذه الأقليات من تأسيس درجة واقعية من الاستقلالية.(٦٩)

ولقد أكد أمير حسنبور Amir Hassanpour على أهمية المحددات الداخلية لهذه الحركات، والتي جعلت منها حركات قومية بالأساس مشيرًا بذلك إلى الجذور التاريخية والثقافية العميقة لهوية الأكراد وسكان أذربيجان the Azeri، فالأمر ليس مرتبطا فقط بفاعلين خارجيين بل هو تفاعل بين العامل الدولي والقومي والمحلي،

مع ضرورة النظر للعامل الداخلي في إطار أهميته الواقعية الحقيقية.[٧]

الأقليات القبلية

تؤثر القبائل البدوية على الحياة الإيرانية، والبداوة ليست مقصورة على مجموعة عرقية معينة وإنما ينتمي إليها الترك والعرب والكرد واللوار. ويعيش البدو بأعداد قليلة بالجهات الجبلية بالشرق والجنوب، وقد ساعدت وعورة التضاريس على بعثرة القبائل وقلة أفرادها.[٧١]

في العهود الراهنة ابتعدت القبائل عن المشاركة في السياسات القومية واقتصرت حركاتها التمردية على هامش حدودها الجغرافية. ويعود هذا النقص في المشاركة السياسية إلى السياسات المستمرة من قبل كل الحكومات الإيرانية في محاربة القبلية "Detribalization". ولذا عادة ما تنقسم القبائل الإيرانية على نفسها ويعادي بعضها البعض الآخر مما أضعفها. وهناك ثلاثة أنواع من القبائل: المجموعة الأولى وهي أهمهم تضم بختيار وقشقاي والبلوش والمتركزين في الجنوب الشرقي، والجماعة الثانية تضم قبائل الغجر، والثالثة القبائل الكردية. وبشكل عام تختلف القبائل من حيث الهيكل التنظيمي واللغة والمذهب الديني.[٧٢]

مثلت القبائل تهديداً إضافيًا للنظام الإيراني عقب الثورة، ممثلة خاصة في قبائل القاشقائي وبختيار. the Qashqa`i and the Bakhtyar لقد تمتعوا في عهد الشاه بدرجة من الحكم الذاتي الواقعي، وهم الآن يضغطون من أجل استقلال ذاتي أوسع ومعترف به رسميا، وهو السلوك المعتاد اتباعه عند شعورهم بضعف الحكومة المركزية. وعقب الثورة استطاعوا الاستحواذ على كميات كبيرة من الأسلحة وأصبحوا الحكام الفعليين لمناطقهم. وتميزت قبيلة باختيار بحرص أكبر مقارنة بغيرها من القبائل، ولكن ذلك لم يمنع النظام من النظر إليها باعتبارها مصدر مستقبلي محتمل للقلاقل.[٧٣]

أما بالنسبة لقبائل اللوار فلقد ساد جو من عدم الثقة بينها وبين الحكومة المركزية

دعم منه ارتفاع نسبة الأمية.[٧٤] وتسكن قبائل اللور منطقة اللورستان؛ وتسود بينها لغتان: الفارسية واللورية. وتؤمن هذه القبائل بتمايزها الثقافي عن العرب في الغرب والفارسيين في الشرق.[٧٥]

الأقليات الدينية

وتعترف إيران رسميا بأديان سماوية أخرى إلى جانب الإسلام. وتأتي المسيحية في المرتبة العددية الثانية بعد الإسلام، وأكبر الجاليات المسيحية من الأرمن الذين يتركزون في المدن الكبرى مثل تبريز وطهران وأصفهان.[٧٦]

ويشكل السُنّة حوالي ثلث عدد السكان، وتتعدد التقارير حول قهر النظام الإيراني لهم في إيران، فهم -وفق بعض المراقبين- " يعانون من أبشع أنواع القمع " حيث يتم حظر تبوأ أي منصب قيادي وتضييق فرص التعليم أمام طلاب السُنّة.[٧٧] ولقد أحصى بيان " الحركة الإسلامية" الإيرانية حوالي سبعة مساجد سنية تم تدميرها أو مصادرتها منذ وصول الإمام الخوميني إلى السلطة، بالإضافة إلى حملة اعتقالات لعلماء السُنّة بعد "انفجار مشهد".[٧٨]

وعلى عكس الأقليات الاثنية، فإن الأقليات الدينية - المتمركزة أساسا في المدن- رأت ضرورة كسب حماية الخوميني، ولذلك سرعان ما أعلنت تأييدها لنظامه. وبشكل عام حظت الأقليات الدينية - باستثناء البهائيين - على قدر يعتد به من الحماية والتسامح من النظام الإيراني، حيث تم الاعتراف بهم كأقلية دينية في نصوص الدستور. ولقد عملت هذه الأقليات على عدم إعطاء النظام الذريعة لقهرها فاتبعت الحرص الشديد في سلوكها، فكانت مدارس الأقليات عامة تحت إشراف الحكومة وتم إلغاء الكتب المدرسية بغير اللغة الفارسية.[٧٩]

من المفيد أيضاً الإشارة إلى الأقليات غير الإسلامية، فالتعامل معها يعطي مؤشرا لتصور ورؤى الحركة الإسلامية الحاكمة لغير المسلمين والسلوك الواجب اتباعه تجاههم كان البهائيون أكثر الأقليات الدينية تعرضا للاضطهاد، وبررت الحكومة

عمليات القهـر والإعدام لعناصرهم ليس لانتمائهم للبهائية بل لمعـارضة النظام. كما سيطر الخوف على الجمـاعة اليهودية، فهاجر حـوالي نصف اليهود في إيران في عام ١٩٧٩م، وتدهور الوضع الاقـتصـادي لهم ولجأت الجـماعـة اليهـودية لكل الطرق للتعبير عن ولائها للخوميني وللجمهورية الإسلامية.(٨٠)

أمـا الدين بالنسـبة لزرادوشت بطهـران Teherani Zoroastrians فهـو يرتبط بالاثنية. ولاتهدد هذه الفئة مخاطر الاختفاء بالنظر لارتباطها حتى في ظل الجمهورية الإسلاميـة بأمجاد التاريخ ما قـبل الإسلامي، فهي تمثل وجود له اسـتمرارية ولكن ذات طابع ثقافي في الأساس.(٨١)

لاتمثل الأقليات الدينية تحديًا سياسيًا حقـيقيًا أمام النظام الإيراني، فلقد استمروا في الاعـتمـاد على تسامح الحـكومة، وظل المجلس المنسق لـلأقليات الدينيـة على إظهاره لدعمه النظام وفي نفس الوقت الدفاع عن الاستقلالية الثقافية.(٨٢)

رابعا: الصدى الخارجي للحركات الإسلامية الإيرانية

عند الحديث عن تأثيـر الحركة الإسـلامية الثورية على بـيئتهـا الخارجية خـاصة الإسلامية، نرى أنها قد اتسمت بقدر من الازدواجية: ففي حين أنها تعبر عن حركة ثورية فهي أيضاً حـركة إيرانية إسلاميـة لها بعد قومي وآخر ديني فـرض كل منهما نوعـا من التخـبط بين مـاتمليه المصلـحة القـوميـة من جـانب ومتطلبـات الأهداف الأيديولوجية من جانب آخر.

تلعب العقـيدة دورًا أساسيـاً في رؤية الحركة الإسـلامية الثورية الإيرانيـة للعالم الخارجي. وتعبـر مقولة الخوميني: "إننـا نواجه الدنيا مواجهـة عقائدية"(٨٣) أصدق تعبير عن ذلك. ولقد قدمت الحركة الإسلاميـة الرسمية لغة خطابية جديدة ومتفردة للتعبـير: فتمـيزت بإسلامية المفـاهيم من خلال الاقتبـاس الناجح والمؤثر من القرآن الكريم، وببساطة أعطتها الفعالية المطلوبة.(٨٤)

أكد الدسـتـور الإيراني على أن السياسة العـامة للجمهورية الإسـلامية يجب أن تقوم على أساس وحدة وتحالف الأمم الإسلاميـة (المادة الحادية عشرة). بل وعمليا

نلحظ أن هناك ازدواجية في قمة الدولة الإيرانيـة: فرئيس الجمهورية يجب أن يكون إيرانيا أما الإمام فـيمكن أن يكون أجنبيا فالرئيس يجسـد مصالح الدولة في حين أن الإمام يجسد مـصالح أمة المسلمين. وهذا يقود إلى مفهوم الحكم الإسـلامي كمحور رئيسـي للرفض الإيراني للواقع الإسلامي. ويرتبـط الأمر بالتفـسيـر الإيراني لما هو الحكم الإسـلامي، حيث تفاعـلت الحركة الإسلامـيـة الحاكمة مع العالم الخارجي - خاصة في البداية- ليس كدولة بل كمتحدث باسم قضية عامة مهمة.[٨٥]

أصبح مـبدأ "تصـدير الثورة" من أهـم الأهداف التي على الحركـة الإسلامـية الحاكمة أن توائم فـيها بين الدوجما الثورية ومتطلبـات الواقع. فلقد اختار النظام ان يسلك تجاه العالم العـربي مسلكا مرتبطا بالمصلحة القـومية الإيرانية أساسـا أكثر من المفهـوم الثوري الإسـلامي، أي بتغليب الاعـتبـارات التكنيكية والبـراجماتـية على الاعتبارات الأيديولوجية. "فتصدير الثورة" يختلف مغزاه من فترة لأخرى في تاريخ النظام. ويختلـف المعنى بحسب لمن تتجـه السياسـة الخارجيـة - للإنسانية عـامة أم للمسلمين أم للشيعة، وبحسب المتـحدث حيث تختلف الآراء داخل المؤسسة الثورية ذاتها بين العناصر البراجماتية أو المحافظة. ويكتسب منطق الراديكاليين مصداقية أكثر حيث إنه ليس فقط وفق منطق ولاية الفقيه أصبح لزاما الالتزام بتصدير الثورة ولكن لأن ذلك يرتبط فـي نفس الوقت بتـأمـين المنطقـة الإقليـمـيـة والقـوة الإيرانيـة وأيديولوجيتها الثورية.

وعلى الرغم من ذلك فلقد خـفت حدة اللهجـة ولم يعد هناك مجـال للحديث عن استخدام القـوة لنشر الثورة؛ وضرورة جعل إيران نموذجا إسلامـيا ثوريا يحتذى به. وأمام مـحدودية النجاح في هذا المجـال، كثر الحديث عـن خصوصيـة تصدير أيديولوجية شيعية ذات تميز خاص. وأصبح الاهتمام الأول هو الحفاظ على التماسك الداخلي قبل الاهتمام بالتمردات الخارجيـة خاصة وأن حزب الله في لبنان مثلا أكثر ولاءً لرؤية الخومـيني للعالم أكـثر من الحكام في إيران.[٨٦] كمـا في إيران، أصبح الإسلام الشيعي في لبـنان أساس التعبئة السيـاسية للمسلمين الشيعـة وانغماسهم في الحركات الثورية.[٨٧]

في محاولاتهم لتأسيس جمهوريات إسلامية أخرى، لا يستطيع أحد منع استخدام إيران للأزمة اللبنانية؛ فحزب الله أصبح أحد أفضل أدوات طهران: فعن طريق الرهائن يتم الحصول على الأسلحة وقطع الغيار وصفقات بيع البترول. وذلك في إطار النظر إلى أنفسهم باعتبارهم من بين دول العالم الثالث الوحيدون الذين يقفون في مواجهة " الشيطان الأكبر". (٨٨) ففي ظل المواجهة مع الغرب، استفادت الحركة الإسلامية الإيرانية من وجودها في لبنان في ممارسة ما عرف "بدبلوماسية الرهائن" خلال الثمانينات، وبذلك حازت على قدرة عالية على المناورة. (٨٩) وتمتعت ممارسات إيران في بدايات الثمانينات بدرجة عالية من المصداقية الأيديولوجية من خلال إرسال قوة من الحرس الثوري لمقاومة الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان. فلقد مثلت لبنان فرصة مهمة لنشر الأيديولوجية الإيرانية الثورية ولإثبات العداء لإسرائيل، (٩٠) فالموقف من القضية الفلسطينية من أشد مواقف الحركة وضوحًا.

تُعد الحركة الإسلامية في فلسطين وقيادتها من أكثر الحركات تأثرًا بالحركة الإسلامية الإيرانية، وبرز ذلك في قوة حضور الاتجاه الإسلامي في قطاع غزة، ويبدو خطاب الجماعات داخلها أكثر تفهما للمقولات والمواقف الإيرانية من حركات أخرى خارج الضفة والقطاع. وبعد حرب الخليج عاد الاهتمام الإيراني ليتجدد بالقضية، وزاد من فعالية هذه الحركات تصاعد التعاون بين حماس وحزب الله. وتمثل حركة الجهاد الإسلامي في قطاع غزة خصوصية واضحة فهي حركة تعمل في سياق سني ولكن تستوحي أفكارها من الثورة الشيعية في إيران. (٩١)

تمثل علاقة الحركة الإسلامية الإيرانية بالنظام السوري حالة واضحة لتغلب المصلحة البراجماتية على المصلحة الأيديولوجية، ومن أبرز الدلائل على ذلك فشل الإخوان المسلمين في سوريا في الحصول على أي مساعدة ضد نظام الأسد، بل على العكس أدان الزعماء الإيرانيين النهوض ضد النظام السوري العلماني. (٩٢)

هناك عدة نقاط التقاء تجمع بين الفكر الشيعي ومعظم الحركات الإسلامية منها: أن الإسلام يحدد القواعد التي تحكم الحياة الإنسانية برمتها، وأن سبب كل أمراض

المجتمع يعـود إلى تبني نموذج الدولة العلمانية من الغـرب، وأن العودة إلى الإسلام هي الأساس لخلق مجـتمع صالح.(٩٣) وبذلك تشترك هذه الحـركات فكريا بالدرجة الأولى مع الحركة الثورية الإيرانية. فمثلا الحـركات الراديكالية المصرية كالجهاد، نجد أن تنظيمـاتها الداخليـة وتمويلها وأيديولوجـيتهـا بعيدة عن الارتبـاط بشكل مبـاشر بالحركـة الإسلامـية في إيران. وبالمثل أيضـاً نجد الحـركات في كل من أفـغانسـتان والسودان والجزائر وقد تأثرت وخـرجت من عباءة الإخوان المسلمين وليس آيات الله بقم.(٩٤) كـمـا أنه على الرغم من حـدوث تحالـفات تكتـيكيـة - بعـد ١٩٨٨م - بالحـركات الإسـلامـيـة في فلسطين والجـزائر والسودان إلا أن إيران الثـورية لم تحظ بالدعم السني الملائم.(٩٥)

وبالمثل فللأقليـات في إيران علاقات خـارجية سلبـية أو إيجـابية؛ فمـثلا هناك خلاف وصـراع بين أكراد العـراق وأكراد إيران يتمـثل في المواجهات بـين البرزانيين وحركـة طالباني؛ فالأوائل كـانوا حلفاء النظام الإيراني الذي أطـلق وعوده، ولكنه مارس قيوده وفـرض عليهم إدخال قوات تابعة للجـبهة الإسلامية المعـارضة للعراق والتي مقرها طهران في حين يتمتع طالباني بحرية حركة في منطقة الحكم الذاتي.(٩٦) ولكن انعكس الوضـع الآن وأصبح مـسـعـود برزاني زعـيم الحـزب الديموقـراطي الكردسـتـاني مدعومًـا من النظام العراقي، بل إن المعـارك الدائرة في شمـال العراق تشهـد بتغيـر الحلفاء وتبـدل الأوضاع.(٩٧) ولقد ظل الأكـراد تاريخيا لعـبة السلم والحرب في منطقة الشرق الأوسط، فإذا ما اتفق الجيران كانوا هم الخاسرين.

في إطار انتـهاء الحرب البـاردة، وتفكك الاتحاد السـوفيـتي، وموت الخـوميني وظهور القـيادة المزدوجة لخـامنئي ورافسنجاني؛ قـامت الحركة الإسـلامية الحاكـمة باستبدال شعـار لاشرق ولاغرب والتأكيد على شعار آخـر جديد هو كل من الشمال والجنوب - أي جمهوريات آسـيا الوسطى شمالا والخليج جنوبا.(٩٨) في منطقة آسيا الوسطى هناك كل من الآذارين في جبال القوقاز - وهم شيـعة وقاطني طازكستان - فهم سُنّة ولكن فـارسيين اللغة- اللذان يعـدا مدخلا ممكنا لتأثيـر الحركة الإسلامـية

الإيرانية في هذه المنطقة، أما بالنسبة للأفغان فهم يرفضون أي وصاية إيرانية.[٩٩] ولعل التقارب الحقيقي الوحيد تم مع جمهورية التركمنستان ولدواعي عملية اقتصادية أكثر منها اعتبارات أيديولوجية.[١٠٠]

لقد ظل تأثير الحركة الإسلامية الثورية على العالم الإسلامي تأثيرا فكريا وأيديولوجيا ونفسيا ومعنويا بالأساس، وهو التأثير الذي بدأ في الضعف مع تغير لهجة خطاب الحركة الإسلامية الإيرانية الحاكمة وتحولها لمزيد من البراجماتية على المستوى الخارجي.

الخاتمة

لا تمثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية الحركة الإسلامية الثورية في مجموعها والتي خاضت الصراع ضد الشاه، بل إنها تمثل بالأساس نواة هذه الحركة ومكمن قوتها وحركتها الأساسي وهو ما سمي - من بين عدة مسميات - بالجناح الفقهي المحافظ؛ وهو الجناح الذي استطاع الاستمرار- وحتى لحظتنا هذه - محورا للنظام السياسي ومركزاً حقيقياً لاتخاذ القرار السياسي وحكما فيصلا في الخلافات داخل النظام بل ومع المعارضة. ومن ثم فإن دراسة " الحركة-الدولة " يفيد ليس فقط في اختبار مدى المصداقية الأيديولوجية، بل في تحديد القوة الحقيقية الفاعلة داخل هذه الحركة: فهي القادرة على البقاء والهيمنة.

وإذا ما أصبح النظام السياسي تعبيرا وتمثيلا عن حركة إسلامية، فما هو موقف أي حركات إسلامية أخرى معارضة؟ إن هذه المعارضة لاشك تعمل في مناخ تسود فيه القيود أكثر من الفرص؛ وتحجيم حرية الحركة وفعاليتها لاينبع فقط من القهر الذي قد يمارسه النظام، بل بالأساس لعدم تمايز ما تقدمه المعارضة - على الأقل أيديولوجيا - كبديل عن النظام. وبذلك تجد صعوبة في كسب أرضية جماهيرية من منطلق " إسلاميتها " أو طابعها الإسلامي. ولا يتبق أمامها إلا مدخل نقد الحركة من منطلق تقييم ممارسات النظام وعجزه عن حل المشكلات؛ أي خرج هنا الهجوم على "الحركة-الدولة" من نطاق عدم الإسلامية إلى عدم الكفاءة.

على الرغم من أن تفضيل المصالح القومية البراجماتية على المصالح الأيديولوجية أمر وارد قد يسود في لحظات تاريخية ما، إلا أن ذلك لايقلل من الدور المهم الذي تلعبه الأيديولوجية على الأقل في توزيع الأدوار داخليا وتحديد الحلفاء الجدد وتغيير توازنات القوة. ففي إطار حركة أيديولوجية - حتى إذا ما تحولت لنظام سياسي - تظل الأفكار أداة محورية من أدوات أعضاء النخبة الحاكمة في مواجهة الجماهير وفي مواجهة بعضهم بعضًا؛ ويختلف مدى الاعتماد عليها ودرجة ونطاق تأثيرها بحسب تداعيات الموقف وظروف المرحلة. ففي الحالة الإيرانية -وحتى الآن- استمر الفكر الإسلامي اليميني المحافظ داخل الأيديولوجية الإسلامية الثورية الإيرانية هو المسيطر؛ وبالتالي فالتيار اليميني المحافظ ظل هو محور التفاعلات السياسية والمرجع الأخير لاتخاذ القرار السياسي.

التعليقات

(١) Mehran Kamrava, *The Political History of Modern Iran : From Tribalism to Theocracy*(London: Praeger, 1992), p157.

(٢) John Foran, *A Century of Revolution: Social Movements in Iran* (Minneapolis: University of Minnesota Press, n. d.), pp. 224-225.

(٣) John Esposito, *The Islamic Threat: Myth or Reality?* (New York: Oxford University Press, 1992), p.119.

(٤) *Ibid.*, p.111.

(٥) *Ibid.*, p115.

(٦) باكينام الشرقاوي، *الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية*، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ١٢٠.

(٧) *المرجع السابق*، ص ص ٢٠٠ - ٢٠١.

(٨) *المرجع السابق*، ص ٢٠٢.

(٩) *المرجع السابق*، ص ص٢٠٧ - ٢٠٨.

(١٠) *المرجع السابق*، ص ص ٢٠٨- ٢٠٩.